كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: نبذه عن ظروف نشأة علم اجتماع المرأة

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : An overview of the circumstances of the emergence of women's sociology

محتوى المحاضرة الأولى

١.

عنوانين محاضرات/ علم اجتماع المرأة /الصف الثالث / قسم علم الاجتماع/كلية الاداب/جامعة الانبار

استاذ المادة: أ.د. مؤيد منفي محمد

١ – المحاضرة الاولى: نبذه عن ظروف نشأة علم اجتماع المرأة

نبذه عن ظروف نشأة علم اجتماع المرأة

أدت حالة الحراك الثوري التي بدأت تضرب المجتمع الغربي والامريكي وظهور العديد من الحركات الاجتماعية Social Movements في بداية الستينيات من القرن العشرين، والتي جاءت كنتيجة لانتشار اشكال من التمييز الاجتماعي ضد النساء والملونين والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية المضطهده والمهمشة.

سادت اوروبا وامريكا حركات احتجاجية واسعة كادت ان تتحول لثورة على النظام الرأسمالي الذي جاء على انقاض النظام الاقطاعي، والذي انتظر الذين ثاروا عليه خاصة الفلاحين والعمال والنساء، ان يحقق لهم النظام الجديد (الرأسمالي) المساواة التي حرموا منها في ظل النظام القديم (الاقطاع)، لكن وجدوا ان هذه المساواة لم تتحقق بل انتقلوا من ظلم واضطهاد الاقطاعيين، الى ظلم واستغلال الرأسماليين.

لقد تميزت فترة مع بعد نهاية نظام الاقطاع ونشأة النظام الرأسمالي ببداية مرحلة جديدة في تاريخ المجتمعات الغربية اتسمت بالشك في كل شيء والكفر بالمطلقات، والثورة على كل القيم القديمة بدءا من الثورة على الإقطاع.. للثورة على رجال الدين – الذين قتلوا العلماء وباعوا صكوك الغفران ووزعوا أراضي الجنة وفقا لأهوائهم واهواء من تحالفوا معهم من الحكام، هؤلاء الذين رسخوا مفهوم أن المرأة هي أصل الخطيئة ثم أخذوا يبحثون في مؤتمراتهم هل لها (المرأة) روح أم لا؟ ذلك لتثبيت الاوضاع القائمة وعدم الثورة عليها، خاصة العائلة والأسرة التي تم اعتبارها النواة الأولى التي شكلت المجتمع الإقطاعي بكل صور واشكال الظلم والاضطهاد الذي تميز به هذا النظام.

ويمكن التأريخ بمنتصف القرن التاسع عشر وتحديدا فى عام ١٨٥٧ لتحديد بداية الحركة النسوية، حيث أضربت عاملات مصنع النسيج في نيويورك مطالبات برفع الأجور، وتضامن معهن العمال والعاملات في المصانع الأخرى، لكن الإضراب قوبل بالرصاص وإسالة الدماء !!

ولأن طبيعة النظام الاجتماعية والاقتصادية كانت تحمل بشائر التغيير فقد تصاعدت وتيرة محاولات المرأة من أجل المساواة، حيث بدأت النساء في الغرب بتأسيس الجمعيات والنقابات وإصدار المجلات النسائية المعبرة عن طموحات المرأة في المساواة مع الرجل في الأجر، وعرفت أول حركة للمنظمات النسائية باسم FEMINISM أو الحركة النسوية.

قامت النساء في الغرب بتأسيس منظمات خاصة بهن الواحدة تلو الأخرى وانتقلت قائمة المطالب من الاقتصادية المتمثلة في أجور مساوية للرجل وظروف عمل أكثر عدالة إلى مطالب أخرى سياسية وحياتية، فحصلت المرأة في بلدان كثيرة على بعض الحقوق في المجالات المختلفة كالتعليم والعمل والكثير من المجالات كحق التنظيم والنشر.

وفي عام ١٨٨٨ تأسست جمعية نساء الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما بعد تأسست جمعية نساء العالم بمبادرة من نساء أمريكا، وفي عام ١٩٠٤ تأسس الإتحاد النسائي العالمي من أجل النضال في سبيل المساواة السياسية وكذلك تأسس الاتحاد النسائي البريطاني.

وفي ألمانيا لعبت جريدة المساواة (كلايشهايت) لسان حال النساء الاشتراكيات، والتي كانت محررتها كلارازتكين، دورا كبيرا في الدعوة من أجل المساواة والدفاع عن حقوق المرأة، وفي المؤتمر الأول للاشتراكية الدولية في شتوتغارت في ألمانيا عام ١٩٠٧، قدم اقتراح باعتبار يوم الثامن من مارس يوما عالميا للمرأة، وفعلا تمّ في المؤتمر الثاني للاشتراكية الدولية في كوبنهاجن ١٩١٠ إقرار الاقتراح المقدم من قبل كلارازتكين واعتبر يوم ٨ مارس يوما عالميا للتضامن مع النساء في نضالهن من أجل المساواة في الحقوق وكان ذلك نقطة انطلاق في الحركة النسائية التضامنية.

وفي عام ١٩٠٩ احتفلت نساء أمريكا لأول مرة بيوم الثامن من مارس يوم للتضامن العالمي للمرأة. وفي مارس ١٩١٧ احتفلت نساء كل من النمسا وهولندا والولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وهنغاريا وسويسرا بالثامن من مارس .وفي روسيا ١٩١٧ تظاهرت نساء بتروغراد ضد الحرب ونظام الجوع والإفقار والاستبداد ملتحمة مع جماهير المدن.

وفي العام ١٩١٧ حدثت تغيرات فيما يتعلق بقضية المرأة إذ حصلت المرأة في ست دول على حق الانتخاب (النمسا، نيوزلندا، النرويج، الدنمارك، فنلندا، أيسلندا) وبعدها بأربع سنوات بلغ العدد ١٧ بلدا، وفي عام ١٩٧٠ بلغ العدد ١٢١ بلدا، واستمر العدد في التصاعد ولكن مع

ذلك بقيت نسبة النساء في البرلمان أقل من نسبة الرجال بأضعاف مضاعفة، وهذا يؤكد أن الاهتمام الاجتماعي يسبق الاهتمام السياسي في أولويات المرأة عموما حتى في الغرب.

نستطيع القول إذن أن الحركة النسوية الغربية مرت بعدة مراحل تاريخية، حيث بدأت بداية بسيطة كحركة احتجاجية على الظلم الاقتصادي الذي تعيشه النساء العاملات في الغرب، ومن ثم توسعت لنيل الحقوق السياسية خاصة الحق في الاقتراع وذلك لتعزيز الحقوق الاقتصادية، انتهاء بالمطالبة بالمساواة المطلقة بلا أي ضوابط.

وبرغم ان بعض التوجهات النسوية قامت أساسا على فكرة المساواة المطلقة بين الجنسين دون وضع أي اعتبار لأية فروق جسدية كانت أو نفسية أو اجتماعية، الا ان التطور الذي شهدته الكتابات والدراسات النسوية اثبتت خطأ هذا التوجه واعتبرت إنه ردة فعل عنيفة على ظلم وتهميش النساء في فترات تاريخية مختلفة ، وفي ظل هيمنة الثقافة الذكورية.

مفاهيم مرتبطة بعلم اجتماع المرأة

١- الجندر Gener

ظهر مفهوم **الجندر** في ثمانينيات القرن العشرين **كمصطلح** بارز استخدم في قاموس الحركات النسوية. حيث ظهر في أميركا الشمالية ومن ثم أوروبا الغربية عام ١٩٨٨.
ثم اعتمدته بعد ذلك الامم المتحدة في مواثيقها واعلاناتها واتفاقياتها، اي في مختلف ادبياتها الصادرة منذ مؤتمر السكان الذي انعقد بالقاهرة ١٩٩٤.

و يعرف الجندر بأنه التعريف الاجتماعي للجنس البشري (المرأة والرجل) حسب الأدوار المسندة لهم من قبل المجتمع، بحسب المكانة الاجتماعية للمرأة والرجل وبحسب المركز الاجتماعي أيضا.

ويختلف التعريف الاجتماعي للجندر (بشكل طفيف) من مجتمع لأخر: حسب درجة تقسيم العمل، الآلية الإنتاجية وبحسب نوع الثقافة السائدة بالمجتمع، ونظرة المجتمع للمرأة.

٢- النسوية Feminism

يعرف معجم أوكسفورد النسوية بأنها: "الاعتراف بأن للمرأة حقوقاً وفرصاً مساوية للرجل"، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية التي يتم اقصاء المرأة منها.

أمّا معجم ويبستر فيعرف النسوية على أنها: "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة".

المساواة والحرية إذن هما ركيزتان أساسيتان في نشأة وتطور الفكر النسوي. لاشك أن المصطلحين شديدا الجاذبية لاسيما أنهما استخدما في أهم ثورتين قامتا في العالم الغربي.. الثورة الأمريكية ١٧٧٩ م والثورة الفرنسية ١٧٨٩ م، واستطاعت الحركة النسوية أن تضمن فكرة المساواة في مبادئ الأمم المتحدة عندما نشأت عام ١٩٤٥م، حيث ضمنت في وثيقتها رفض التمييز على أساس الجنس وتحقيق المساواة الكامله في مختلف المجالات.

كما صيغت الوثائق والاتفاقات الدولية على أساس هذه المبادئ، وأهم وثيقتين في هذا الصدد هما:

أ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٩٤٨م)، وهو ينص على وجوب الالتزام بهذه المبادئ، ويؤكد على عدم التمييز على أساس الجنس وعلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الاسرة والمجتمع.

ب . أما الوثيقة الثانية فهي اتفاقية (سيداو cedaw) أو (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) عام ١٩٧٩م، وهي اتفاقية مكونة من ٣٠ مادة، وموادها الست عشرة الأولى تؤكد على عدم التمييز وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: السلطة الاموية

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : Matriarchal authority

المحاضرة الثانية

٣- السلطة الاومية

تميزت المرحلة الأولي للنظام العشائري بأن المرأة فيها كانت تحتل منزله مرتفعة "المجتمع الأموي" نبعت من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وذلك عندما كانت مهنة الرجل فى ذلك الوقت هي الصيد بالأدوات البدائية البسيطة وكان نتاج الصيد نتاجاً جماعياً ومن ثم لم يكن كافياً كلياً إلا من خلال توزيعه توزيعاً جماعياً علي كل أفراد الجماعية . وكان الأشكال الوليدة لفلاحة الأرض وتربية الماشية بعد استئناسها ذات أهمية اقتصادية كبيرة فى ذلك الوقت إذ كانت مصدراً أكثر ضماناً وانتظاماً للمعيشة من الصيد وكانت الفلاحة وتربية الماشية

البدائيين من نصيب النساء لذلك لعبت المرأة خلال عصر طويل الدور الرئيسي فى المجتمع العشائري حتي أن هذه المرحلة سميت بالمرحلة "الأمومية" وكانت النساء البدائيات فى ظل هذه العلاقات هن القادرات فقط علي التعرف علي أطفالهن كما كان من الطبيعي نتيجة لقيام النساء علي التنظيم المعيشي للعشيرة أن تلتلف الأطفال حول أمهاتهم ومن ثم ظهر الانتساب إلي الأم وهو ما وضح فى كل المجتمعات البشرية القديمة ومن بينها العشائر المصرية القديمة. وما زالت خصوبة الأرض في المجتمعات الزراعية إلى يومنا هذا مقترنة بخصوبة النساء.

إن ابتكار الزراعة هو أهم طفرة في التاريخ البشري (حتى مائتي العام الأخيرة على الأقل) وهي من ابتكار النساء. والأرجح أنها رفعت مقام النساء في كثير من المجتمعات التي حدثت فيها. لذا تمتعت المرأة ف ظل هذه الأنظمة بمكانة مرتفعة فاقت مكانة الرجال، لكونها منتجة ومنجبة، فاصبح النسب والارث والتملك يتم عن طريقها، وبذلك كانت السيادة للمرأة على النظام الأسري والاجتماعي.

٤- السلطة الأبوية

مستوى تاريخي في تطور النظام المشاعي البدائي في مرحلة تفككه. وقد نشأ النظام الأبوي بعد النظام الأمومي. وكانت السمة النوعية المميزة له سيطرة الرجل في الاقتصاد وفي كل طريقة الحياة في مجتمع العشيرة. ونشأ النظام الأبوي في الفترة التي أدى فيها أول تقسيم إجتماعي للعمل على نطاق واسع – أي فصل الرعي عن الزراعة – إلى التطور السريع نسبيا للقوى الانتاجية والتبادل المنظم والملكية الخاصة والعبودية. ومع تطور الرعي والزراعة بدأ الناس تدريجيا في ممارسة ملكية الماشية والعبيد، الذين كانوا يتسلمونهم مقابل الماشية. وفي ظل النظام الأبوي حل الزواج الثنائي محل الزواج الجماعي (أو زواج الزمرة) وصار الزوج يعترف به كأب للأطفال، والزوجة والأطفال ينتمون إليه بحق الملكية. كانت العائلة الأبوية – التي يصل عددها إلى مائة شخص أو أكثر – وحدة إقتصادية فوق كل شيء. وقد أدى المزيد من تطور القوى الانتاجية والملكية الخاصة والتبادل إلى انقسام العائلة الأبوية إلى عائلات صغيرة تقوم على الزواج الواحدي او الأحادي.

تقلصت سلطة المرأة في ظل هذا النظام داخل وخارج العائلة، واتخذ الرجل لنفسه اكثر من زوجة وحول نسب الأبناء إليه.

بانتهاء النظام المشاعي وظهور الملكية الخاصة، انشأ الرجل نظاما مرتكزا على السلطة الابوية، التي تعني سيادة الرجل على الانظمة الاجتماعية والاقتصادية السياسية

في ظل نشأة تقسيم العمل والملكية الخاصة. وسيطر الرجل على النظام الاقتصادي و الاجتماعي في ظل علاقات جديدة اتسمت بالعبودية. فكان ظهور النظام الأبوي مقترنا بتراكم رأس المال والسلطة، فاستعبد الرجل المرأة والأطفال والمستضعفين من الرجال.

اوجد الرجل علاقة قوية بين الذكورة، المكانة الاجتماعية، الملكية والهيمنة السياسية. وسادت فكرة البقاء للأقوى و امتدت سلطة من يملك على من لا يملك.

في هذ السياق كتب التاريخ وسطرت البطولات وارتبط مبدأ التضحية بالرجل–الذكر و استبعدت مساهمات المرأة من كل السجلات التاريخية إلا ما ندر.

٥– الثقافة الذكورية

تلعب ظروف المجتمع وخصوصيته الثقافية دورا اساسيا في تحديد هوية المرأة، وتكريس وضعها الاجتماعي، وتحدد المهام الملقاة على عاتقها.

بالرغم من الاختلاف الشاسع بين الثقافات العالمية، إلا أن النظام القيمي المتعلق بوضع المرأة وأدوارها في المجتمع يكاد يكون متقاربا على مستوى العالم اذ اتفقت ثقافات العالم على تحجيم انجازات المرأة، ولكن بدرجات متفاوته. فالأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي متصلة اتصالا مباشرا بالمكون الثقافي والاجتماعي العام وان اختلفت هذه الأدوار من ثقافة فرعية إلى أخرى، فان المضمون العام لواقع المرأة يكاد يكون متشابها. هذه الأدوار تكون عرضة للتغير، ودرجة ثباتها مرهونة بالثبات العام للقيم والمفاهيم الاجتماعية التي ترسم الادوار المتوقعة للنوع الاجتماعي، ومدى التغير الذي يمكن ان يحدث في الصورة الذهنية حول المرأة التي تتشكل من خلال نظم التنشئة والاعلام والأدب والدراما.

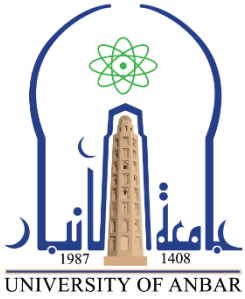

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: التوجهات السوسيولوجية في دراسة ادوار المرأة

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : Sociological trends in studying women's roles

المحاضرة الثالثة

: التوجهات السوسيولوجية في دراسة أدوار المرأة

التوجهات السوسيولوجية في دراسة أدوار المرأة

انطلقت الحركة النسوية في أوروبا وأمريكا بدعوى نقد الأيديولوجيتين السائدتين : الأيديولوجية الرأسمالية ، والأيديولوجية الاشتراكية . فالأولى في نظرهم تدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل في المجتمع وتفرض على المراة الخضوع والإستسلام للسلطة الأبوية Patriarchal التي تميز علاقة المرأة بالرجل سواء داخل الأسرة أو خارجها.أما الأيديولوجية

الاشتراكية فيرون أنها أخفقت في حل المسألة النسوية عندما علقت عملية تحرير المرأة وإزالة التميز والاضطهاد ضدها بانتصار الثورة الاشتراكية وحل التناقضات الطبقية الناجمة عن علاقات الملكية السائدة في ظل المجتمعات الرأسمالية .

وبناءً عليه فقد طرحت الحركة النسوية أيديولوجية بديلة سميت بالأيديولوجية النسوية Feminist Ideology اعتبرت أن الصراع الأساسي في المجتمع يعود بالدرجة الأولي إلي التمييز القائم علي الجنس Sex discrimination وعليه فإن النضال لابد وأن يتجه إلي تحقيق المساواة بين الجنسين ، عندئذ يمكن أن تختفي بقية أشكال التمييز الأخري كالطبقة واللون – والسلالة ... إلخ .

النظرية النسوية Feminist Theory

أما عن الإفتراضات التي أسست عليها الحركة النسوية أيديولوجيتها فيمكن تلخيص أهمها في الآتي:

١- يعد النظام الأبويPatriarchy هو الوحدة الأولي في خلق الوضع الخاضع المتدني للمرأة وهو المسئول الأول عن القهر والإضطهاد اللذان تتعرض لهما المرأة .

٢- أن عملية الإنجاب Reproduction وما يترتب عليها من علاقات تعد هي العامل الرئيسي في تفسير القهر الجماعي . فدور المرأة في الإنجاب المسئول عن تدني وضعها الإجتماعي عندما تعدي هذا الدور مجرد الحمل ورضاعة الأطفال إلي رعاية الأسرة وتدبير شئونها .

٣- بناء علي الإفتراضين السابقين ، فإن رسم استراتيجية نسوية لابد أن يتجه في المقام الأول ضد ماسمي بالتفوق الذكريMale supremacy واعتبار أن الرجل هو الذي يجب مواجهته والنضال ضده .

وهكذا تشكلت الأيديولوجية النسوية ليس كما يدعون علي نقد كل من الرأسمالية و الإشتراكية ، ولكن لتفنيد الأسس النظرية للماركسية في تفسير أسباب التمييز بين الجنسين وتقسيم الأدوار بينهما ، في إطار علاقات الملكية التي سادت مختلف المجتمعات الطبقية عبر التطور الإجتماعي الذي مرت به المجتمعات البشرية . وليس أدل علي ذلك من استخدامهم لمفاهيم استبدلوا بها المفاهيم الرئيسية للنظرية الماركسية ، فالنظام الطبقي استخدم في مقابلة النظام الأبوي ، وعملية الإنتاج استخدم في مقابلها عملية الإنجاب وعلاقات الإنجاب في مقابل علاقات الإنتاج ، والنضال ضد التفوق الذكري مقابل للنضال ضد الطبقة الرأسمالية . وقد كشف العديد من الإنتقادات التي وجهتها كاتبات راديكاليات للحركة النسوية والأسس النظرية التي شيدوا عليها أيديولوجيتهم عن أن هذه الحركة تنطوي علي تدعيم للنظام الرأسمالي القائم ، ولاتخرج عن كونها حركة ليبرالية تمثل نساء الطبقة البورجوازية ، تطالب بمزيد من الحرية لبنات هذه الطبقة ومساواتهن بالرجل في ظل علاقات الملكية السائدة .

لعل من المفيد ونحن بصدد مناقشة تناول الحركة النسوية لقضية التمييز والإضطهاد التي تتعرض لهما المرأة ، الرجوع إلي السياق النظري الذي كان يهيمن علي علم الإجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخري قبيل بزوغ حركات تحرير المرأة ، فقد يلقي الضوء علي العوامل التي ساعدت علي بزوغ مثل هذه الحركات .

أن أغلب الدراسات الإجتماعية التي كانت سائدة في النصف الأول من هذا القرن والتي تناولت موضوع التمييز بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما ، يمكن تصنيفها إلي أربعة أنماط من الدراسات تختلف بحسب المفاهيم والجوانب التي ترتكز عليها الدراسة . هذه الأنماط هي :

١- نمط يهتم بتحديد الفروق بين الجنسين .

٢- نمط يهتم بالمعايير والأدوار التي تحكم كلاً منهما .

٣- نمط يهتم بالنساء كإحدي جماعات الأقلية .

٤- نمط يهتم بالنساء كإحدي الجماعات السياسية .

وبينما يهتم النمط الأول بتحليل الخصائص الإنفعالية والإدراكية بين الجنسين ، يهتم النمط الثاني بعطاء نماذج للأدوار التي يلعبها كل منهما والصراعات التي قد تنشأ بين هذه الأدوار ، أما النمط الثالث فيهتم بدراسة الحياة الهامشية للنساء والأضرار التي تلحق بهن والتماثل الذي قد يتحقق لهن . أما النمط الرابع والأخير فيهتم بدراسة اهتمامات كل من المرأة والرجل وتوزيع القوة بينهما .

أن هذه الأنماط الأربعة من الدراسات الإجتماعية تنظر إلي التغير الإجتماعي باعتباره العملية التي ستحقق التوازن بين الجنسين ففي ضوء التغير الإجتماعي سوف تخفي الإختلافات بين الجنسين والإنحراف سيصبح طبيعياً ، وتتماثل جماعات الأقلية ، وتصبح علاقات القوة متكافئة .

وجدير بالذكر أن معظم تلك البحوث والدراسات قد استمدت أصولها النظرية من التراث النظري لعلم الاجتماع الغربي والأمريكي الذي يؤكد علي ان تقسيم العمل بين الجنسين يقوم علي اساس طبيعي ووظيفي في نفس الوقت ، أي أن الأصل النظري الذي شكل الأطار المرجعي لمعظم الدرسات والبحوث كان يدعم فكرة التمييز ويساند قوة وسلطة الرجل في المجتمع وقدرته علي ممارسة كل الأنشطة المختلفة ويؤكد في نفس الوقت علي تبعية المرأة وخضوعها لسلطة الرجل في المجتمع والأسرة . بالأضافة إلي تلك الدرسات فقد ظهر العديد من كتابات علماء النفس الموجهين بنظرية التحليل النفسي حاولو التأكيد أيضاً علي العلاقة بين الفروق الأنثوية

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: المنظور المحافظ في دراسات المرأة

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : The conservative perspective in women's studies

المحاضرة الرابعة

المنظور المحافظ في دراسات المرأة

إن التراث النظري الذي غذي الكثير من البحوث والدراسات الأجتماعية التي اهتمت بدراسة التمييز بين أدوار المرأة والرجل تمثل في نظريين ذاع صيتهما وكان لهما أثر امتد إلي وقت قريب علي معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية ، هاتان النظريتان هما النظرية الوظيفية لعالم الاجتماع بارسونز ونظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد .

ويقيم المنظور الوظيفي مقولاته النظرية على افتراض أن دور المرأة الأساسي هو دورها في الأسرة باعتبارها زوجة وام وربة بيت وعليه يؤكد هذا المنظور على وضع التبعية بالنسبة للمرأة ، وقد حاول باسونز باعتباره من ابرز علماءهذا الاتجاه أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية

تقسيم العمل بين المرأة والرجل بحيثي ختص الرجل بالعمل والانتاج وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع ، ويحقق قدراً من التوازن داخل النسق الاجتماعي للمجتمع ككل .

وقد تطورعن هذا المنظور اتجاه آخر يرى أن هناك تطوراً وتغيراً طرأ على أوار الجنسين والمرأة بوجه خاص ، ويفسرون هذا التغير في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية التي صاحبت نشأة المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ومن العلماء الذين تبنوا هذا التفسير في دراسات مختلفة كوما روفسكي ، وهارتلي ، ولوبات ، وروسي ، وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين والأمريكان على وجه الخصوص ، وجدير بالذكر أن معظم هؤلاء العلماء تأثرت دراساتهم بأراء وكتابات عالمي الاجتماع الأمريكيين ميرتون وزنانيكي .

وإذا أتينا إلى النظرية الأخرى التي ساعدت في تشكيل المناخ والسياق النظري والفكري في تفسير أدوار الجنسين وكان لهما اكبر الأثر في ردود الفعل التي انعكست فيما بعد في كتابات اصحاب الاتجاه النسوي Feminism ، نجد أنها نظرية التحليل النفسي لفرويد ، فقد انطلق عدد كبير من علماء النفس والمحللين النفسيين من مثال أدلر ، هيلين دويتس ، وفروم ، من نظرية فرويد لتأكيد فكرة دونية المرأة ، تلك النظرية التي يمكن تلخيصها في الجملة التالية Anatomy is herdesting أي أن البناء التشريحي للأنثى هو مصيرها وهو الذي يحدد الخصائص النفسية لديها .

.

ويعد س.رايت ميلز من أبرز علماء الاجتماع الراديكاليين الذين وجهوا نقداً إلى النظرية الوظيفية ، وعلى وجه التحديد الوظيفة البارسونزية . وقد ركز ميلز في نقده لنظرية بارسونز في تقسيم العمل والأدوار بين المرأة والرجل على أن بارسونز حاول ان يشيد نمذج يتحقق من خلاله التكامل الأسري والتكامل المهني، ولكي يتحقق التكامل في هذين النظامين فلابد من إحداث نوع من العزل في الأدوار ، أي أن تكون أدوار المرأة منحصرة داخل الأسرة ، بينما يترك للرجل عالم العمل والانتاج ، إن هذا التصور البارسونزي يعكس في حقيقة الأمر الخلفية اليديولوجية لبارسونز وحرصه على تحقيق التكامل والتوازن داخل النسق الاجتماعي للمجتمعات الرأسمالية والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها .

وقد فسر انجلز انحسار دورالمرأة وتدني مكانتها إلي التطور الذي حدث في قوي الإنتاج ونشأة نظام تقسيم . فبتطور نظام تقسيم العمل تطور الإنتاج وزاد عن استهلاك الجماعة وبدأت الحاجة إلي تبادل الفائض من الإنتاج ، فظهر بذلك نظام التبادل الذي ترتب عليه بالتالي نشأة نظام الملكية الخاصة فشهد بذلك التاريخ الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية . كان ذلك في ظل المجتمع العبودي الذي لم يشهد فقط استبعاد الرجل للمرأة ولكن استبعاد الرجل

للرجل . ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، ونظراً لتطور علاقات الإنتاج القائمة علي الإستغلال ، ظهر النظام الأبوي وتطور ، فاكتسب الرجل مزيداً من القوة والسيادة مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولها إلي مجرد سلعة وأداة للمتعة والمنفعة كما انحصر دورها وامكانياتها الإنتاجية والإنسانسية في الحدود البيولوجية أي في نطاق عملية الإنجاب ورعاية الأبناء والأسرة .

هكذا قدمت النظرية الماركسية تفسيرها لقضية التمييز ضد المرأة ، ومع هذا وكما سبق وذكرنا ، فإن التيار النسوي لم يستفد منه إلا في حدود استخدام المنهج المادي الجدلي في تفسير هذه القضية بالشكل الذي يخدم افتراضاتهم ، وهذا ما جعلنا نقر أن ما فعله التيار النسوي لم يكن استفادة بقدر ما كان تفنيداً للأسس النظرية التي أقام عليها التحليل الماركسي تفسيره لقضية التمييز والإضطهاد ضد المرأة ، ذلك عندما استبدل التيار النسوي الأس الإقتصادية الإجتماعية بأسس بيولوجية في تفسير أسباب اضطهاد المرأة وتدني مكانتها .

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تطوراً جديداً في الساحة النظرية والفكرية لعلم الإجتماع ، بظهور تيار جديد سمي بالتيار الماركسي النسوي Marxist feminist لقد أخذ هذا التيار علي عاتقه نقد وتفنيد الأسس والإفتراضات التي أقام عليها التيار النسوي الليبرالي تفسيره لقضية التمييز بين الجنسين ، ويمكن تلخيص أهم هذه الإنتقادات في الآتي :

أولاً : أن تأكيد التيار النسوي الليبرالي علي أن النظام الأبوي هو المسؤول الأول عن القهر التي تعرضت له المرأة قد استبعد من التحليل المجتمعات قبل الأبوية بما في ذلك المجتمع الأمومي الذي تمتعت فيه المرأة بسلطة ومكانة عالية وهذا في حد ذاته يفيد الإعتقاد الراسخ لدي أصحاب الإتجاه النسوي بأن الأسرة الأبوية هي بمثابة معطي إلهي كوني – God given universal .

ثانياً : أنه لخطأ منهجي الاعتماد على مرحلة تاريخية لاحقة دون الرجوع إلى ماسبقها من مراحل تاريخية ، فقد اعتمد التيار النسويعلى المرحلة الأبوية باعتبارها نقطة البدء الساسية متغافلاًعن أن هذه المرحلة في حد ذاتها كانت ملازمة لنشأة الملكية الخاصة وظهور الطبقات .

ثالثاً : أقام التيار النسوي افتراضاته على حجج بيولوجية عندما عتبر أن علاقة التناسل بين المرأة والرجل هي العامل الأساسي في تفسير انحطاط مكانة المرأة وسيادة مكانة الرجل ، لقد وقع التيار النسوي بهذا في نفس الخطأ الذي وقع فيه أصحاب النظريات النظريات المحافظة عندما أقاموا تحليلهم لمسالة التمييز بين الجنسين وتقسيم العمل بينهما على أساس المعطيات البيولوجية . إن تاريخ تطور العلم الاجتماعي قد أثبت أن المحاولات المختلفة التي حاولت تفسير السلوك الاجتماعي بالرجوع إلى المحددات البيولوجية هي محاولات ثبت

فيما بعد كذبُها ، وذلك لأن الدور السياسي والأيديولوجي لمثل هذه المحاولات سيصل إلى ما يسمى بالتفاعل الحتمي Inevitable reactionary طالما أن التنظيمات الاجتماعية ارتبطت بمعطى طبيعيNaturally فيصبح من الصعب إحداث أي تغيير .

رابعاً : يدعي التيار النسوي أن تحرير المرأة لم يأتي إلا عن طريق تكوين حركة نسوية تناضل من أجل الوصول إلى الحقوق الفردية للنساء .وإذا افترضنا جدلاً أن مثل هذه الحركة تستطيع أن تنجح وتحل التناقص القائم على الجنس ، فكيف يمكن أن تتحقق المساواة في مجتمع لازال نظامه الاجتماعي الاقتصادي يقوم على تناقص رئيسي ألا وهو التناقض الطبقي . إن المساواة إذا تحققت فيهذا الإطار فسوف تتمتع بها شريحة اجتماعية من النساء وهي شرائح الطبقة البورجوازية بينما يظل بقية النساء والرجال من الطبقة العاملة الكادحة يرقعون تحت وطأة الاستغلال والقهر .

خامساً : وأخيراً يقرر عدد من علماء الاجتماع من أصحاب الاتجاه الماركسي النسوي من أمثال جاتيل وسافيوتيوشيلا روبتهام ووينيوم وغيرهم أن الحركات الفردية التي نشأت لتناقض أشكال التمييز ، سواء منها القائم على الجنس أو اللون أو السلالة أو الدين أو العمر ... الخ ، قد نشأت وتبلورت في ظل المجتمعات الرأسمالية ليس فقط لتدر مزيداً من الربح للطبقة الحاكمة ، ولكن لتعين حركة النضال ضد التمييز والاستغلال الحقيقي القائم على الطبقة ، وتضيف ليكوك أن التناقض المؤلم حقاً في الصورة السياسية المعاصرة يرجع إلى أن الشعوب التي تشترك في مصير طبقيواحد أصبحت تصارع بعضها بعضاً أحياناً باسم الجنس وأحياناً أخرى باسم اللون ... الخ .

هذه أهم الانتقادات التي وجهت إلى التيار النسوي الليبرالي ولاأريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك مع بعض المتشددين الذين يرون أن انتشار الحركة النسوية على هذا النطاق الواسع فيأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية يعد مسئولاً إلى حدً ما عن ارتفاع معدلات الطلاق ، وانتشار ظاهرة الجنسية المثلية Homosexuality وانتشار جريمة الاغتصاب Rape وغيرها من الممارسات العنيفة ضد المرأة .

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة باللغة العربية: المنظور النسوي الماركسي

اسم المحاضرة باللغة الإنكليزية Marxist feminist perspective

المحاضرة الخامسة: المنظور النسوي الماركسي///

المنظور النسوي الماركسي Marxist Feminism

أما عن التيار الماركسي النسوي فهناك سؤال ممكن أن يثار حول أهم الاسهامات التي يقدمها ويختلف فيها مع الماركسيين الكلاسيكيين .

يتفق التيار الماركسي النسوي الجديدمع النظرية الماركسية في تفسيرها المادي الجدلي والمادي التاريخي لقضية التمييز والاضطهاد التي تميزوضع المرأة وعلاقتها بالرجل داخل الأسرة وخارجها . ويسلمون بأن حل التناقضات الطبقية ونجاح الثورات الاشتراكية هو أمر حتمي في إلغاء كافة أشكال التمييز بالمجتمع .ولكنهم مع هذا يختلفون مع مؤسسي الماركسية في أن حل التناقض الجنسي وغيره من أشكال التناقضات القائمة على اللون ، العمر ... الخ ، سيتم بشكل

ميكانيكي بمجرد حل التناقض الطبقي، وهذا مادعاهم إلى تبني فكرة ما تسمى بـ – Raiding consciousness " تنمية الوعي" ، ويقصدون بهذه الفكرة ضرورة وجود نظرية للمرأة تسير بالتوازي مع الدعوة إلى الثورة الاشتراكية تساعد النساء على فهم خصوصية الاضطهاد الذي تعرضت له – إلى جانب الاضطهاد الطبقي – وانعكس في صورة قيم ومفاهيم وأفكار طبعت العلاقة بين المرأة والرجل بطابع تقليدي يصعب تغييره إلا بوجود وعي نسوي يحرر طرفي العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة . وقد حاولت جاتيل في رد لها علي نقد وجهه نورتن دودج إلي وضع المرأة فيالمجتمعات الإشتراكية فأشارت إلي أنه " إذا كانت الأنظمة الإشتراكية قد استطاعت أن تغير الأساس المادي لعلاقة بين المرأة والرجل (تحقيق التحرر الإقتصادي للمرأة) فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة الذي يتمثل في القيم والأفكار و الإتجاهات التي ظلت لأجيال وأجيال في ظل المجتمعات الطبقية السابقة علي المجتمع الإشتراكي تلعب دوراً أساسياً في تزييف وعي كل طرف من أطراف العلاقة بطبيع وجوده ، وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع لازال يمارس تأثيره في ظل المجتمعات الإشتراكية . وإذا كان البعض يري أن هذا التناقض سيحل بمزيد من الممارسة والمشاركة للمرأة في كافة النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، إلا أن هذا لا يعفي تلك الأنظمة من مسئوليتها نحو التصدي لهذه المشكلة عن طريق التزامها إلي جانب الأيديولوجية الماركسية بنظرية خاصة للنساء تساعد علي تخليص المجتمع من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة وتزيد من وعي النساء بأهمية وجودهن وبالدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع حتي تتحقق المساواة الكاملة بين جميع أفراده .

في ضوء العرض السابق لتراث علم الإجتماع النظري وموقفه من قضايا المرأة وأهم التطورات التي طرأت عليه ، نستطيع أن ننتقل إلي علم الإجتماع في المنطقة العربية وموقفه أولاً : من ذلك التراث النظري الذي عرضنا له سالفاً ، ثانياً : من قضايا المرأة العربية .

من المعروف أن علم الإجتماع في منطقتنا العربية اتسم بأنه علم ناقل وليس ناقداً ، كما أنه في نقله محافظ لا يواكب آخر ما توصل إليه العلم والجدل النظري في العالم . وللإنصاف فإن التعميم هنا قد يكون مخلاً وغير معبر عن الحقيقة ، فهناك محاولات جادة قدمها عدد من باحثي وعلماء الإجتماع العربي لايمكن التقليل من شأنها ، إلا أنها تدخل في نطاق الإستثناء ولا تشكل القاعدة . وفي حقيقة الأمر فإن موقف علم الإجتماع في المنطقة العربية من التراث النظري الذي اهتم ودرس قضايا المرأة لايختلف كثير عن موقفه فيما يخص غير ذلك من القضايا والمسائل الإجتماعية الأخري فإلي وقت قرب ظلت المدرسة الوضعية ثم النبائية الوظيفية هما النظريتان المهيمنتين علي توجه باحثي ودارسي علم الإجتماع سواء في مصر أو غيرها من

البلدان العربية ، وأمل هذا التوجيه دراسة وبحث موضوعات انحصرت في مجالات كالتصنيع والتحضر والأسرة (علاقتها ومشكلاتها) والإنحراف والجريمة ، إلي غير ذلك من المجالات .

وبالرغم من هذه الموضوعات وتلك المجالات من البحث قد تطورت في مجتمعات أوروبا مع نشأة النظام الصناعي الرأسمالي إلا أنه ظلت الشغل الشاغل لكثير من الباحثين والدارسين العرب لفترة طويلة ، بصرف النظر عما يميز الواقع العربي خصوصيات يرجع بعضها إلي انتماء هذا الجزء من العالم إلي مجموعة الدوا النامية ، ويرجع البعض إلي خصوصية المرحلة التاريخية التي تمر بها مجتمعات المنطقة وطبيعة قوي وعلاقات الإنتاج السائدة فيها وما يرتبط بها من النساق ثقافية وقيمية . ومع هذا فقد بدأت في الآونة الأخيرة ملامح تيار نقدي تظهر علي الساحة العربية شجع علي ظهورها نمو التيار الراديكالي في علم الإجتماع الغربي والأمريكي ، ثم ظهور نظرية التبعية التي حاولت أن تفسر العلاقات الإقتصادية والسياسية التي تربط مجتمعات العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي.

إلا أن الوضع لم يكن كذلك فيما يختص بدراسة أوضاع المرأة العربية مما يجعلنا نؤكد أن لم يكن هناك اهتمام كاف بقضايا المرأة العربية يسمح بإيجاد تياريولي هذه القضية اهتماماً خاصاً في البحث والدراسة سواء علي المستوي النظري أو التطبيقي فالتأثر بالمدرسة الوضعية والوظيفية الذي شكل الإطار النظري والمرجعي لمعظم الباحثين والباحثات في هذا المجال ، قد وجه معظمهم لدراسة أوضاع المرأة كمتغير تابع في مجالات كالأسرة وعلاقتها ومشكلاتها والتصنيع، والإنحراف ومشكلات الخصومة والإنفجار السكاني .. إلي غير ذلك من المجالات .

وبنظرة سريعة على معظم الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة المرأة العربية أمكن تصنيفها إلي ثلاثة إتجاهات أساسية :

١- المرأة والأسرة .

٢- المرأة والمشكلات .

٣- المرأة والتنمية.

وتتركز معظم بحوث ودراسات الإتجاه الأول حول موضوعات مثل : الأسرة والطفولة ، التنشئة الإجتماعيةمشكلات الطلاق الإنحراف، التعارض بين دوري المرأة في الأسرة والعمل ، قوانين الأسرة والأحوال الشخصية ..

إلي غير ذلك من الموضوعات أما الإتجاه الثاني فقد ركز اهتمامه علي دراسة موضوعات مثل : العلاقة بين الخصوبة العالية للمرأة ومشكلة تنظيم الأسرة ، الخصائص الديموغراطية للمرأة ، أثر التعليم علي المشكلة السكانية ، أثر العمالة علي خصوبة المراة ، إلي غير ذلك من الموضوعات المرتبطة بمشكلة الإنفجارالسكاني وتنظيم الأسرة .

ويعد الإتجاه الثالث أكثر تطوراً في تناول قضايا المرأة بالقياس للإتجاهين السابقين ، خاصةً بتركيزه علي موضوعات مثل دور المرأة في التنمية ، أثر التعليم علي وضع المرأة ، دور المرأة العاملة في المجتمع ، المرأة والتنمية المحلية ، مشكلات المرأة العاملة .. إلخ .

وبناءً عليه نجد أن هناك عدد من الإنتقادات النظرية والمنهجية التي يمكن أن توجه إلي البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المرأة أهمها :

١- أن هذه الدراسات قد انطلقت من تصور نظري محافظ أدي إلي دراسة المشكلات التي قد تكون المرأة طرفاً فيها ، أكثر من دراستها للمشكلات التي تعاني منها المرأة.

٢- أتسمت معظم تلك الدراسات والبحوث بالسمة التجريبية ، فلجأت إلي وصف وتقرير أوضاع قائمة أكثر مما حاولت تفسير وتحليل الأسباب والعوامل التي خلقت هذه الأوضاع.

٣- التركيز علي المرأة كمتغير تابع Dependant Variable في معظم البحوث والدراسات ، فحتي تلك التي اهتمت بموضوعات المرأة والتنمية ، سعت إلي التعرف علي الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة ، أكثر مما حاولت أن تبين ما يمكن أن تسهم به التقنية الحديثة في تطوير وتحسين أوضاع النساء .

٤- أن معظم البحوث والدراسات ركزت اهتماماً علي شرائح إجتماعية من النساء في المجتمع وبالتحديد شرائح المرأة في الطبقة الوسطي ، وأهملت الجموع الغفيرة من النساء في الطبقات الشعبية الفقيرة سواء في الحضر أو الريف أو البادية .

أن العرض الموضوعي لوضع علم الإجتماع في المنطقة العربية وموقفه من قضايا المرأة ، يفرض علينا إبراز بعض الدراسات التي أخذت علي عاتقها خلال العقد المنصرم دراسة أوضاع المرأة وقضية التميز ضدها من منظور تقدمي . لقد اهتمت هذهالدراسات التي أخذ بعضها شكل المقال والبحوث النظرية ، والبعض الآخر شكل البحوث التطبيقية بقضايا مثل تطور الوعي الإجتماعي والسياسي للمرأة العربية والعوامل والظروف إجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية التي تعيق حركة المرأة ومساهمتها الفعالة في أوجه الحياة المختلفة للمجتمع . وبالرغم من ذلك لا تشكل هذه الدراسات سوي مجهودات مبعثرة لا تغطي أو تسد النقص الواضح في دراسة علم الإجتماع وغيره من العلوم الإجتماعية لقضايا المرأة العربية.

وفي الواقع فإن الإهمال وعدم الإهتمام الواضحين بدراسة قضايا المرأة العربية وأوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية ، مسألة تحتاج إلي وقفة من علماء الإجتماع والباحثين والدارسين العرب لإعادة النظر في هذا الوضع ، فصحيح أن وضع المرأة العربية جزء لايتجزأ من الواقع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لمجتمعات هذه المنطقة ، إلا أن هناك خصوصية يتمتع بها وضع المرأة من اضطهاد وقهر مركب واقع عليها . فهناك اضطهاد يقع بحكم انتمائها إلي عالم كان ولازال مطمعاً للإستنزاف والإستغلال والسيطرة من قبل

الإستعمار في شكله القديم والحديث ، وهناك اضطهاد تخضع له بحكم انتماء غالبية النساء في المجتمعات العربية بل في مجتمعات العالم الثالث كله إلي الطبقات الكادحة الفقيرة سواء في الريف أو الحضر ، وإضطهاد ثالث تخضع له بحكم أنها امرأة في ظل مجتمعات أبوية تمنح القوة والسيادة للرجل وتسلب المرأة كثيراً من حقوقها الإجتماعية وتختزل طاقاتها الإنتاجية والإنسانية إلي مجرد كونها كائناً بيولوجياً (التأكيد علي وظيفة الإنجاب والإجتماعيةوالسياسية) ، واضطهاد رابع تخضع له بحكم الثقافة التقليدية والقيم الدينية المرتبطة بها والتي لاتري في المرأة إلا جسداً يجب تغطيته وعزله وأحكام الرقابة عليه .

ألا تستحق هذه الأوضاع وهذا الإضطهاد المركب الذي تعاني منه المرأة العربية من الباحثين والدارسين العرب أن يولوا اهتماماًخاصاً لدراسة قضايا المرأة في المجتمعات العربية ، خاصة إذا مانشأت نية صادقة نحو فهم وتفسير واقع مجتمعاتنا ، فالدراسة والفهم هما المدخل الحقيقي نحو تغيير أعمق يسد ويفي باحتياجات جميع الأفراد رجالاًونسءً بلا أي تمييز بينهم

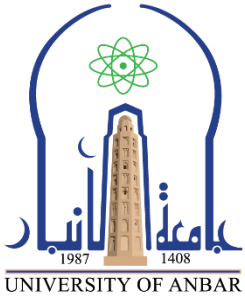

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة باللغة العربية: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع والاتجاهات في دور المرأة

اسم المحاضرة باللغة الإنكليزية : Changing women's roles, the development of society, and trends in the role of women

تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع

*** الاتجاه التقليدي المحافظ**

*** الاتجاه الليبرالي**

*** الاتجاه الراديكالي**

المحاضرة السادسة: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع والاتجاهات في دور المرأة

تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع

تعرضنا في الفصل السابق للتطور المعرفي في اطار نشأة علم اجتماع المرأة ، الذي نشأ كحاجة معرفية للاوضاع القائمة بالمجتمع تلك التي ادت الى حدوث موجات واسعة من الاحتجاجات والحركات الاجتماعية بالمجتمعات الغربية. لذا فان من الاهمية بمكان، دراسة العلاقة الجدلية بين التغيرات الاجتماعية والتطورات المعرفية.

شهد العقدان الأخيران حركة واسعة حول قضية تحرير المرأة وقد حاول العديد من الدراسات الاجتماعية الحديثة – التي بدأت بالتحديد في الستينات من هذا القرن فياوروبا وأمريكا – أن تعيد النظر في بعض المفاهيم التقليدية التي ظلت – فترات طويلة – تهيمن على التصورات والاتجاهات السائدة في علم الاجتماع التي اثرت تاثيراً بالغاً على توجيه البحوث في موضوع التميز بين ادوار الجنسين . بظهور هذه الدراسات والكتابات الحديثة في علم الاجتماع بدأت قضايا وموضوعات المرأة تخرج من ذلك المجال الضيق الذي ظلت حبيسة فيه لسنوات طويلة . وهو ميدان علم الاجتماع الأسري Sociology of family .

وأخذت تستقل تدريجياً حتى تبلورت أخيراً في ميدان وفرع جديد من علم الاجتماع يسمى علم اجتماع أدوار الجنسين Sociology sex roles وإذا سلمنا بأن هذا الاستقلال قد يساهم في تقديم فهم اكثر موضوعية للعديد من قضايا المرأة والتي أهمها التمييز بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما ، فإن هذا الاستقلال لايعني أن دراسات وبحوث هذا الفرع الجديد قد تخلصت تماماً من تلك المنظورات التقليدية القديمة في تناول ودراسة ادوار الجنس ، ويمكننا أن نميز بين اربعة اتجاهات للبحوث والدراسات حول أدوار الجنسين وأدوار المرأة على وجه الخصوص وسنعرض لهذه الاتجاهات كمدخل لطرح تصورنا الخاص عن دور المرأة في المجتمع .

أولاً : الاتجاه الأول (الاتجاه التقليدي) :

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة تقسيم العمل بين الجنسين بحيث تقوم المرأة بعملية الانجاب ورعاية الأسرة والأبناء أي أن دورها لايتعدى كونها زوجة وأم وربة بيت ، ويقوم الرجل بالعمل والانتماء والمشاركة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه الذي دعم أساسه عالم الاجتماع الأمريكي (بارسونز) أن التقسيم بهذا الشكل هو عملية طبيعية Natural ووظيفية Functional في آنٍ واحد . فهي طبيعية بمعنى أن هناك خصائص بيولوجية لكل من الذكر والأنثى ، هي التي حددت الدور الاجتماعي الذي يجب أن يلعبه كل منهما في المجتمع . ويعنون بالوظيفية أن تقسيم العمل بين المرأة والرجل على هذا النحو من شأنه أن يدعم نظام الأسرة في المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء لاجتماعي ككل . ذلك البناء الذي يمثل نظام الأسرة أحد الأنساق الرئيسية فيه .ولكن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على النحو السابق لايقف في نظر أصحاب هذا الاتجاه عند تحديد وتوزيع الأدوار بين الجنسين ، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك حيث أنه يرى أن لكل دور محدد قيمة محدودة ، وتعكس لنا هذه القيمة وضع ومكانة صاحبه في المجتمع – وبناءً على ذلك فلا يجدمؤيد هذا الاتجاه أية غضاضة في أن تظل المرأة في وضع ومكانة أقل من تلك التي يحتلها الرجل فيالمجتمع، بل وتظل تابعاً ضعيفاً ومقهوراً يحتاج دوماً إلى حماية الرجل وسيطرته سواء كان هذا الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً .

ثانياً : الاتجاه الثاني (الاتجاه الليبرالي) :

يركز أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم للمشكلة على العوامل الحضارية التي صاحبت التغيير الذي طرأ على أدوار الجنسين بوجه عام والمرأة على وجه الخصوص في ظل المجتمعات الصناعية . وانتشرت وذاعت عديد من الدراسات التي اهتمت بالمشكلة علي هذا المستوي ، كدراسات كوماروفسكيKomarovsky ١٩٥٣،١٩٦٤ ودراسة هارتلي Hartely سنة ١٩٧٠ ، ودراسة لوباتا Lopata سنة ١٩٧١ ودراسة روسي Rossi سنة ١٩٦٤، وغيرها من الدراسات التي تأثرت إلي حد كبير بآراء وكتابات عالمي الإجتماع الأمريكيين ميرتون وزنانيكي . ويولي أصحاب هذا الإتجاه اهتماماً كبيراً لتأثير التطور العلمي والتكنولجي في المجتمعات الصناعية في شكل الأسرة وأدوار المرأة فيها . فنري مثلاً كومارفسكي وهارتلي , Komarvsky Hartely يركزان علي أن التغير الذي أصاب دور المرأة إنما هو نتيجة حتمية لتقلص دور المرأة في الأسرة . فمع نشأة ونمو المجتمعات الصناعية بدأت الأسر الكبيرة والممتدة – والتي كانت مسئولية المرأة فيها كبيرة في تربية ورعاية الأبناء – في الإختفاء وحلت محلها الأسر النووية . وأصبح الوقت الذي تبذله المرأة في رعاية وتربية الأبناء أقل. ونتيجة للتقدم الصناعي اصبح الوقت الذي تستغرقه المرأة وكذلك المهارة في الأعمال المنزلية غير ذي قيمة .

نخلص من هذا إلى أن التطور خلق لدى المرأة وقت فراغ أطول ومسئولية أقل مما أدى إلى ازدياد فرص التعليم والعمل بالنسبة لها . ويفسر علماء الاجتماع المتأثرون بهذا الاتجاه – وضع ومكانة المرأة المتميزين بقدر كبير من الدونية ، بوجود عدد من التناقضات الحضارية التي جاءت كنتيجة للتعارض الذي نشأ بين النموذج القديم لدور المرأة والنموذج الجديد (الذي ظهر نتيجة للتطور الصناعي) هذا التعارض أخذ يمارس دوراً أساسياً في المجتمع من خلال عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي .

وقد اكد اصحاب الاتجاه الليبرالي الاجتماعي في دراستهم لحقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، ان المشروع الليبرالي هو اول مشروع في التاريخ الذي مكن المرأة باعتبارها مواطنة ، ان تنال حقوقها متساوية مع الرجل، وذلك بحكم القوانين التي تقرها الدول الغربية حول الديموقراطية والمساواة بين المواطنين، والتي تنظم حقوق المرأة والطفل وجميع الفئات المستضعفة.

الا ان الليبرالية النسوية Liberal Feminism رفضت هذا الاطار واعتبرت الليبيرالية الاجتماعية القائمة على القوانين وعلى الديمقراطية السياسية لم تترجم افعالا على ارض الواقع، وعليه اخذ يزداد عنفوان الحركات النسوية بالمجتمعات الغربية مطالبة بتحقيق المساواة المطلقة التي لا تقيم اعتبارا للأديان او للقيم الاخلاقية، وانصبت مطلباتهم على المزيد من الحريات الشخصية والحريات الجنسية.

وقد وجهت لهذا التيار انتقادات شديدة سواء على المستوى النظري او الاجتماعي لما لها من آثار سلبية على المرأة والأسرة والمجتمع. وهذا ما سوف يتجلى في عرض الاتجاه الراديكالي الذي كان اصحابه من اكثر المنتقدين لهذاالمنظور.

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة باللغة العربية: تغير الاتجاه الراديكالي

اسم المحاضرة باللغة الانجليزية:Radical trend

المحاضرة السابعة: **الاتجاه الراديكالي**

ثالثا : الاتجاه الثالث (الاتجاه الراديكالي) :

يعتبر هذا الاتجاه حديثاً نسبياً في أوروبا وأمريكا .ولقد ظهر بالتحديد في أوائل الستينات من هذا القرن مع بداية ظهور حركات تحرير المرأة ، وأخذ في النمو والانتشار وبدأ يجتذب اهتمام العديد من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وبالتحديد علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا . وظهرت نتيجة ذلك العديد من الكتابات الراديكالية التي صدرت معظمها عن باحثين وعلماء من الإناث حتى أنه أطلق عليهم إسم النسوية الراديكالية Radical feminism .

ويُعد الاتجاه الراديكالي في واقع الأمر من الاتجاهات الرئيسية الجديرة بالنظر والاهتمام . وترجع أهميته إلى تلك الثورة التي أحدثتها معظم الكتابات والدراسات التي تناولت مشكلة المرأة سواء في نطاق علم الاجتماع أو حتى على مستوى الدعوة إلى تحرير المرأة من خلال

الجماعات والحركات المنتشرة الآن في العالم . وعلى وجه الخصوص في أوروبا وأمريكا . ولقد ثارت الكتابات والدراسات على علم الاجتماع نفسه موجهة إليه عديداً من الاتهامات ، أهمها :

١- نقص البيانات والدراسات التي تهتم بحياة ومشكلات النساء في المجتمع – ذلك النقص الذي يؤدي بالضرورة إلى عدم فهم المجتمعات فهماً صحيحاً ، حيث لايعرف إلا القليل عن نصف سكانها – وهم النساء .

٢- ركزت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت على المرأة على المشكلات الاجتماعية والانحرافات التي تتسبب عن المرأة على حساب تناولها لتلك التي تعاني منها ، ومثال ذلك جناح الأحداث والتضخم السكاني وغيرها .

٣- أكدت معظم الدراسات من جهة أخرى على تقسيم العمل بين الجنسين داخل الأسرة وعلى المشكلات التي تنشأ نتيجة التداخل بين أدوار المرأة في الأسرة وبين دورها كعاملة .

٤- أبرزت الكتابات الراديكالية حقيقة تحيز علم الاجتماع على الأخص أوروبا وأمريكا – إلى جانب الرجل . وأشارت بعض الدراسات مثل دراسة بيرنارد ١٩٧٣ أن علم الاجتماع الأمريكي بنظرياته المختلفة قد استخدم ليساند ويدعم قوة الرجل وليبز أيضاً عمليات التمييز والقهر الموجودة في تلك المجتمعات .

فقد بين انجلز في دراسته هذه كيف أن أوضاع المرأة وظروف القهر والاستغلال التي تعرضت لها قد ظهرت كنتيجة لتطورات معينة حدثت مع نشأة الملكية الخاصة والدولة والأسرة ولكي نوضح هذه النقطة لابد أن نعرض بإيجاز لأهم النقط التي يمكن أن نستخلصها من دراسة انجلز :

١- في النظام العشائري– وهو النظام الذي شهد أول تاريخ الإنسانية – كانت المرأة تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في السعي من أجل القوت ، وقد اكتسبت بفضل الدور الحاسم الذي كانت تلعبه في الحياة من المزايا والحقوق مالم تشهده في كافة المراحل التاريخية اللاحقة . ومن هنا فقد أطلق على هذه المجتمعات " الأموية " نظراً لسيادة النظام الأموي الذي يمنح المرأة حق الوراثة ونسب الأبناء .

٢- مع نمو وزيادة الانتاج نشأ أول شكل لتقسيم العمل ، وظهر نظام التبادل الذي أدى إلى نشأة الملكية الخاصة ، فشهد التاريخ الإنساني بذلك أول شكل من اشكال المجتمعات الطبقية ومع نشأة نظام تقسيم العمل بدأ دور الرجل يزداد أهمية ، فتولى الرجل الحكم سواء في داخل البيت أو خارجه ، وتجردت المرأة من كل الحقوق التي كانت تتمتع بها في ظل النظام العشائري ، وانحطت مكانتها وتحولت إلى مجرد إلى مجرد سلعة وأداة للمنفعة .

٣- ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ونطور علاقات الانتاج القائمة على الاستغلال ، اكتسب الرجل المزيد من القوة والسيادة فيمقابل التبعية والخضوع

الكاملين من جانب المرأة التي استبعدت من كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وحصرت نشاطاتها وامكانياتها وقدراتها الانتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية وهيعملية الانجاب .

٤- إن تحرير المرأة من كل أشكال الاستغلال والعبودية لايمكن أن يتحقق إلا بتحرير المجتمع بأسره من صور الاستغلال المختلفة التي تشترك المرأة فيها مع كثير من الفئات الاجتماعية الأخرى ، وذلك لم يتم إلا بزوال الأنظمة الطبقية وقيام مجتمعات جديدة تخلو من كل أشكال التمييز والظلم والاستغلال ، ويدخل فيها الإنسان مع أخيه الإنسان – بصرف النظر عن جنسه ولونه أو سنه – في علاقات أسسها الحب والتعاون من أجل السعادة والرفاهية للمجتمع وبالطبع فإن هذه الصور الجديدة من العلاقات لن تظهر وتتحقق إلا في ظل النظام الاشتراكي .

٥- في المجتمع الاشتراكي الذي تتحدد قيمة الفرد فيه بناءً على مشاركته في عملية الانتاج وعلى ما يقدمه من عمل – فإن السبيل الوحيد لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل هو إعطاؤها الفرص الكاملة لكي تخرج عن ذلك الدور التقليدي لها في السرة وتشارك بفاعلية في النشاط المنتج للمجتمع .

إن مشاركة المرأة في قوة العمل من شأنها أن تؤثر على دور المرأة ووضعها في المجتمع لأنها ستحقق الآتي :

١- فرصة المشاركة الفعلية إلى جانب الرجل فيبناء وصنع وتقدم المجتمع .

٢- سيحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادي ذلك الاستقلال الذبي سيساعد علي نشأة علاقة بينها وبين الرجل لا تقوم علي اعتماد وخضوع أحد الطرفين للآخر ، وتختفي فيها المصلحة الطبقية ، تقوم علي الحب والتعاون والمشاركة في صنع حياة أفضل .

يمكننا هنا التوقف لحظة لكي نري ما إذا كانت هذه الصورة من العلاقة بين الرجل والمرأة قد تحققت في ظل الأنظمة الاشتراكية بفضل مشاركتها جنباً إلى جنب مع الرجل في قوة العمل أم أنها لم تحقق بعد ؟

نستطيع ان نقرر في هذا الصيف أمراً هاماً يغيب عن بال معظم المحللين الذين يرون أن المرأة في المجتمعات الاشتراكية لم تتحقق لها الحرية والاستقلال المنشودان ، فبالرغم من مشاركتها الكبيرة في قوة العمل وفي النشاط المنتج للمجتمع إلا أنها لا تزال يقع على عاتقها العبء الأكبر من الأعباء المنزلية ورعاية الأسرة. وقد حاول نورتزن دودج في دراسة أجراها عن النساء في الاقتصاد السوفيتي (١٩٦٦) أن يؤكد ذلك التناقص الواضح في وضع المرأة تحت الأنظمة الاشتراكية . وقد غاب عن دودج كما غاب عن كثيرين

غيره أنه إذا كانت الأنظمة الاشتراكية قد استطاعت أن تغير الأساس المادي للعلاقة بين الرجل والمرأة فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة الذي يتمثل في القيم والأفكار والاتجاهات التي ظلت لأجيال وأجيال في ظل المجتمعات الطبقية السابقة على المجتمع الاشتراكي تلعب دوراً أساسياً في تزييف وعي كل طرف من أطراف العلاقة بطبيعة وجوده وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع هذا الجانب المعنوى الذي يحتاج إلى وقت أطول لإحداث التغيير فيه لايزال يمارس تأثيره في ظل المجتمعات الاشتراكية.

وإذا كان البعض يرى أن هذا التناقض سوف يختفى بمزيد من الممارسة والمشاركة للمرأة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أن هذا لايعفي تلك الأنظمة من مسؤوليتها نحو التصدي لهذه المشكلة عن طريق التزامها إلى جانب الإيديولوجية الماركسية بنظرية خاصة بالنساء تساعد على تخليص المجتمع من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة ، وتزيد من وعي النساء لأهمية وجودهن الاجتماعي وبالدور الذي يجب أن يلعبنه في المجتمع حتى تتحقق المساواة الكاملة لجميع أفراده .

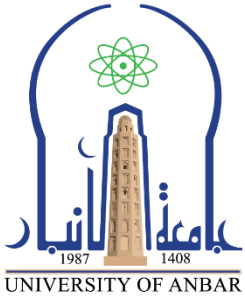

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة باللغة العربية: المشاركة السياسية للمرأة

اسم المحاضرة باللغة الانجليزية:Women's political participation

المشاركة السياسية للمرأة

ونظرية التمكين

المحاضرة الثامنة المشاركة السياسية للمرأة

المشاركة السياسية للمرأة

أن قضية تمكين المرأة سياسيا وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت منقوصة بشكل ملحوظ ولم تحظى باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية الحكومية أو المعارضة بشكل عام في العالم، وذلك بسبب الواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة الدونية للمرأة . تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، ومن اجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع او تسعى الى فتح الطريق امام مشاركة المرأة السياسية وأبراز دورها، يضاف الى ذلك وجود قوانين معاصرة تقر بالحقوق الاساسية والمشروعة للمرأة وضامنة لحرياتها ومساواتها.

نبذة تاريخية مختصرة عن مشاركة المرأة في السلطة

لقد بدأت المطالبة بمنح حق التصويت للنساء في القرن التاسع عشر من قبل الحركات النسوية الأمريكية والبريطانية وخاصة بين الشريحة النسائية المتعلمة، وقبل ذلك بدأت الحركات النسوية بالمطالبة بقوانين وتشريعات تضمن حق الزواج وحق التملك في أواسط القرن التاسع عشر واستمرارها لأوائل القرن العشرين وسن التشريع التقدمي في الولايات المتحدة وقوانين الأمومة والعمل في أوربا الغربية.

تعتبر نيوزيلندا أول دولة سمحت للمرأة بالتصويت في العام ١٨٩٣ .

الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧ كان لها الدور الكبير في الترويج وترسيخ مساواة المرأة حيث ألغيت سيطرة الكنيسة على الزواج وحققت المساواة الكاملة في الحقوق بين الرجال والنساء، وكانت ألكسندرا كولونتاي أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير .

قامت الولايات المتحدة بتعديل الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت عام ١٩٢٠ وهي السنة التي تم فيها منح المرأة حق التصويت في عشرة دول اخرى.

أما بالنسبة للدول الأوربية فأنها قامت بمنح حق التصويت بعد الحرب العالمية الثانية بما فيها فرنسا و اليونان وايطاليا وسويسرا .

دولة الإكوادور كانت أول بلد في الامريكا اللاتينية اعترفت بحقوق المرأة السياسية في العام (١٩٢٩). وفي المكسيك حصلت المرأة على حق التصويت في العام ١٩٥٣.

وفي أسيا ،منغوليا كانت أول بلد حصلت فيه المرأة على حق التصويت في عام ١٩٢٣ ، وفي اليابان و كوريا الجنوبية حصلت المرأة على حق التصويت عام ١٩٤٥.

ومن المعلوم إن التصويت بحد ذاته ليس الضمان الوحيد لحصول المرأة على حقوقها السياسية،

حيث هنالك بلدان كثيرة تعطي حق التصويت ولكن المرأة بعيدة بأشواط كبيرة من حق الترشيح و تقلد المناصب و الوصول الى مواقع صنع القرار.

الحركات النسوية والتقدمية على صعيد العالم واصلت نضالها لزيادة التمثيل النسائي مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة للمشاركة في قضية المرأة حيث عقدت عام ١٩٧٥ أول مؤتمر دولي حول حقوق المرأة ،ثم في السنوات ١٩٨٠ ،١٩٨٥ وعقدت الأمم المتحدة اكبر مؤتمر في عام ١٩٩٥ وتناولت تقارير رسمية عن وضع المرأة والضغط على الحكومات بمعالجة المعوقات أمام مشاركة ووصول المرأة إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية ، وتوازيا مع مؤتمر الأمم المتحدة شاركت حوالي ٣٠ إلف امرأة في مؤتمر المنظمات غير الحكومية في بكين في نفس العام . لقد سميت فترة ما بين عام ١٩٧٦–١٩٨٥ بعقد المرأة، حيث أصبحت قضية المرأة تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يحقق مشاركة اكبر للمرأة في العملية السياسية والمشاركة في عملية التنمية العالمية وتشجيع نزول المراة الى سوق العمل. ولكن مع هذه الطفرة في تزايد مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمدنية فأنهن ما زلن يمثلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية والتي تساعد في التأثيرعلى عملية سن القوانين والتشريعات في صالح المرأة ومساواتها في المجتمع .

تضاعف عدد النساء في برلمانات الدول الغربية ما بين عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥ حيت وصلت النسبة من ٧و٤% إلى حوالي ١١% ، في الولايات المتحدة تصل نسبة أعضاء النساء في الكونغرس إلى ١١,٢ و هي ثلث النسبة في أقطار شمال أوربا . ومع تطور وتقدم الحركات النسائية انخفض عدد الأقطار التي لم تتقلد المرأة أي منصب في الوزارة من ٩٣ دولة إلى ٤٧ دولة. وعلى عكس تزايد نسبة المرأة في المناصب القيادية في العقد الماضي في أكثر بلدان العالم فأن تراجع النسبة في الدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي والدول الأعضاء في الكتلة الشرقية كان مؤشرا سلبيا، حيث انخفضت نسبة التمثيل من ٢٥–٣٠% أيام الحزب الشيوعي إلى نسبة ٨–١٨% اليوم. وفي الدول ذات (الأنظمة الشيوعية) مثل الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ما زالت مشاركة النساء في المجالس التشريعية تصل إلى ٢٠% فقط. وكما هو معلوم في الدول العربية والإسلامية نسبة تمثيل المرأة تعد على أصابع اليد ،أذ الى ألان ما زالت تناقش أمور السماح للمرأة قيادة السيارة مع محرم او بدونه !!!!! ،وتحرم المرأة من ممارسة حقوقها السياسية في التصويت و الترشيح وتمارس عليها ضغوطات كبيرة تحد من قدراتها ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين. تلعب المرأة دوراً هاماً في المجتمع، فهي نصف الحاضر وكل المستقبل، وللمراة أهمية خاصة في المجتمع المصري، لاسيما مع زيادة نسبتها الديموجرافية، حيث بلغت نسبة الإناث إلي إجمالي السكان ٤٨.٧٩% وفقاً لتعداد ١٩٨٦وبلغت

نحو ٤٨.٨٣% وفقاً لتعداد ١٩٩٦وهي نفس النسبة في يناير عام (٢٠٠٥).

إن النائبات في البرلمان تعاملن مع جميع المشاكل والقضايا ولم يقتصر اهتماماتهن علي قضايا المرأة فحسب، وقد حظت المرأة بمواقع هامة في البرلمان، فقد شغلت منصب وكيل المجلس ورئيس ووكيل وأمين سر عدداً من اللجان البرلمانية، إذ وصلت نسبة مشاركة المرأة في مكاتب لجان المجلس إلي ٥.٥%. حيث نجد أن عدد عضوات البرلمان المصري ١٤٤عضوة فقط، منذ بداية مشاركتهن عام ١٩٥٧حتي برلمان ١٩٦٠منهن عضوتان سوريتان خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا، وفازت منهن ١٢٥عضوة بالانتخاب وتم تعيين ١٩عضوة ولم يتقدمن عضوات البرلمان بأي استجواب للوزراء طوال فترة مشاركتهن في البرلمان.
وبالنسبة للقيد في جداول الانتخابات فبمقارنة نسب النساء المقيدات في جداول الانتخابات بنسب الرجال نلاحظ تضاعف نسبة النساء نحو مرتين خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠) حيث تضاعفت من ١٨% عام ١٩٨٦إلي ٣٥% عام ٢٠٠٠ ثم إلي ٣٨% عام ٢٠٠٥واستمرت زيادة نسب المقيدات في جداول الانتخابات إلي ٤٠ % مقابل ٦٠% للرجال عام ٢٠٠٧.

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة باللغة العربية: تتعدد وتتنوع الأسباب التي تعوق تقدم المرأة سياسياً

اسم المحاضرة باللغة الانجليزية: The reasons that hinder women's political advancement are many and varied

المحاضرة التاسعة: تتعدد وتتنوع الأسباب التي تعوق تقدم المرأة سياسياً، ومن أبرز هذه العراقيل مايلي:

اولا. **أسباب اجتماعية وثقافية**

حيث مازلنا نجد سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم علي عادات وتقاليد وقيم تمييزية، واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، وتؤثر العادات والتقاليد في بعض الفئات خاصة الشباب الذين مازالوا يرفضون عمل المرأة في المجال السياسي، إضافة إلي

عدم وجود الدعم الأسري أو التشجيع من قبل الرجل للمرأة علي الدخول في الحياة السياسية، وفي هذا الإطار أسفرت نتائج استطلاعات (٩) للرأي أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن أن ٧٩% من الذكور و٨٦% من الإناث يرون أنه من المهم أو المهم جداً أن تقوم المرأة بالإدلاء بصوتها في الانتخابات، وقد انخفضت هذه النسبة بين الذكور بفارق ١٤% مقارنةً بنتائج استطلاع عام ٢٠٠٦. وعن مكانة المرأة في المجتمع المصري وافق نحو ٧٦% من الذكور و٨٧% من الإناث علي أن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية دليلاً علي تقدم المجتمع، ووافق ٦٩% من الذكور و٦٧% من الإناث علي أن القوانين في مصر حالياً تساوي بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق، وقد ارتفعت هذه النسبة بين الإناث بفارق١٧% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٦. الأمر الذي يؤكد ضرورة تفعيل حملات للتوعية بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية،حيث نجد أن نحو ٥٦% من الذكور و٢١% من الإناث رفضوا تولي المرأة لمنصب رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشوري، والذي يتضح من خلاص ملاحظة انخفاض النسبة بين الإناث بفارق١٤% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٦ إلا أنها ارتفعت بين الذكور بفارق ٩% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٩. كما أن ٣١% من الذكور و١١% من الإناث رفضوا تولي المرأة لمنصب نائبة في مجلس الشعب أو مجلس الشوري في استطلاع ٢٠١٠ وقد ارتفعت هذه النسبة بين الذكور بفارق ١٤% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٦.

ثانيا. غياب الآليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية

حيث لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، بوضع المطالبة بتحسين الوضعية السياسية للمرآة علي لائحة أولوياتها، بالإضافة إلي المخاوف من العنف، والذي يعتبر أحد معوقات المشاركة السياسية للمرأة، وتظهر البلطجة في المواسم الانتخابية كأحد أهم العقبات والتي تدفع النساء إلي تجنب المشاركة في الحياة السياسية سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

وفي هذا السياق ومن خلال الرصد الإعلامي كان هناك ١٦٨ حالة عنف ضد المرأة، منها ٢٩ حالة جرائم عنف أسري، وذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلي جانب الأزمات والمشكلات إلي تواكب كل انتخابات مما جعل كثير من النساء يحجمن عن المشاركة فيها، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيش فيها النساء حيث مما يجعل شغلهن الشاغل هو تحسين ظروفهن الاقتصادية بعيداً عن الاهتمامات السياسية.

ثالثا. تدني مشاركة المرأة في الأحزاب

ان المتابعة للدورات الانتخابية الثلاثة السابعة ترصد أن قوائم معظم الأحزاب خلت من أسماء لعناصر نسائية باستثناء الحزب الوطني الديموقراطي الذي شملت قوائمه ٧ سيدات عام ١٩٩٥وتم تغيير النظام الانتخابي من نظام القوائم النسبية إلي نظام الفردي، واحتل الحزب

الوطني الديمقراطي المرتبة الأولي في رؤيته بضرورة إخراط المرأة في العمل السياسي الأمر الذي إتضح من خلال التعداد المتزايد من النساء التي تم ترشحهن علي قوائمه الانتخابية، وتسير أحزاب الوفد، والتجمع، والغد في نفس الإتجاه إلا أن باقي الأحزاب مازالت تعيش دور المتفرج، ولم تتحرك في مسيرة هذا الحراك السياسي.

وقد لوحظ من خلال الرصد والتحليل لدور الأحزاب السياسية في مصر تجاهل عملية إشراك المرأة في الحياة السياسية وتهميشها سواء داخل الاحزاب او عند وضع مرشحينهم للانتخابات.

رابعا. ضعف وعي المرأة السياسي والقانون

لقد ساعد ارتفاع نسبة الأميّة لدي النساء، حيث بلغ معدل الأمية بين الإناث نحو ٤٣.٨% عام ٢٠٠٥ وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية، وعدم إقتناع المرأة بدورها وقدرتها علي المشاركة السياسية بفاعلية، وعدم إيمان المرأة بقدراتها في عدم إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها علي المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة، كما أن عدم ثقتها بنفسها انعكس علي عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة، وهكذا ينتهي الأمر بها إلي مجرد تابع للرجل تختار ما يحدده لها،هذا بالإضافة إلي عدم قدرة المرأة علي مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات، وضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة.

بالإضافة إلي أن العديد من استطلاعات الرأي التي أجرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أكدت علي أن هناك نسبة ضئيلة بين السيدات تملك بطاقة انتخابية، فوفقاً لاستطلاع يونيو عام ٢٠٠٥ بلغت نسبتهن ١٦% فقط في حين أن نحو 84% لا يمتلكون بطاقة انتخابية،وأن ٧٣% من المبحوثات لم يسبق لهن المشاركة في الانتخابات، وأن ٥% فقط من المبحوثات عضوات في أحزاب سياسية.

كلية : الاداب

القسم او الفرع :علم الاجتماع

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د.مؤيد منفي محمد

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع المرأة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Sociology of women

اسم المحاضرة باللغة العربية: تمكين المرأة من المشاركة

اسم المحاضرة باللغة الانجليزية:Empowering women to participate

المحاضرة العاشرة

تمكين المرأة من المشاركة

نظرية تمكين المرأة من المشاركة

ومن اجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع صنع واتخاذ القرار يجب:

– تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.

– –العمل المشترك بين المنظمات النسوية والأحزاب اليسارية والديمقراطية والعمالية والمنظمات الحقوقية المدافعة عن المساواة الكاملة للمرأة لتطبيق الاتفاقيات الدولية بشان الحقوق السياسية للمرأة ومنها المادة (٧) في الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة (١٩٧٩) على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية .

– تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية و النضال الدؤب للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة ، وفرض تطبيق قوانين ودساتير مدنية ومتحضرة (خاصة في الدول العربية والإسلامية).

– دعم النساء المرشحات لعضوية البرلمان او المجالس البلدية ماديا ومعنويا واعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية.

– التحرر الاقتصادي للمرأة له دور كبيرا في تعزيز دورها في المشاركة السياسية.

– استقلالية المنظمات النسوية من التبعية لأحزاب سياسية غير داعمة لتحرر المرأة .

– عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بحيث انه أمر يخص المرأة فقط بل إصرار المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية والمدنية على دحض هذه الفكرة.

– المطالبة بتواجد وزارات خاصة بشؤون المرأة وقضايا المساواة تهتهم بكل ما يتعلق بشؤون المرأة في المجتمع.

– المطالبة بتوفير الدعم الكافي من قبل الحكومات لأيجاد مراكز أبحاث المساواة في المجتمع والارتقاء بوعي المرأة أجتماعيا وسياسيا وثقافيا .